

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر The Return on Non-traditional Financing in the Context of the Sustainability of Public Finance in Algeria

عبد الوافي بولويز<sup>1</sup>، سليم قط<sup>2</sup>، صالح السعيد<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، [boulouiz.abdelwafi@univ-khenchela.dz](mailto:boulouiz.abdelwafi@univ-khenchela.dz)

<sup>2</sup> جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، [gatsalim@univ-khenchela.dz](mailto:gatsalim@univ-khenchela.dz)

<sup>3</sup> جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، [salahsaid1954@hotmail.fr](mailto:salahsaid1954@hotmail.fr)

تاريخ الاستلام: 2020/09./25 تاريخ القبول: 2020/11/05 تاريخ النشر: 2020/11/09

### Abstract:

The objective of this study is to study alternatives to the sustainability of public finances in Algeria after the decline in oil revenues, with a focus on non-conventional financing policy and its main implications on national economic indicators and the independence of the Bank of Algeria,

The study concluded that the non-conventional financing mechanism would negatively affect the independence and sovereignty of the Bank of Algeria, due to the intervention of the executive power represented by the Treasury in the monetary policy alongside the Bank of Algeria, as well as the emergence of inflationary pressures and the decline in the value of the Algerian Dinar

**Keywords:** Inflation; Non-conventional financing; Public Treasury; Central bank independence; Sustainability of public finances.

### المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في بدائل استدامة المالية العامة بالجزائر بعد تراجع عائدات المحروقات مع التركيز على خيار التمويل غير التقليدي و أهم تداعياته على مؤشرات الاقتصاد الوطني، وكذا البحث في إشكالية استقلالية بنك الجزائر و طبيعة علاقته بالخزينة العمومية في ظل تطبيق هذه السياسة.

خلصت الدراسة إلى أن آلية التمويل التقليدي ستعكس سلبا على استقلالية و سيادة بنك الجزائر، و هذا بفعل تدخل السلطة التنفيذية ممثلة بالخزينة العمومية في رسم أهداف و أدوات السياسة النقدية إلى جانب بنك الجزائر، إضافة إلى ذلك تتوقع الدراسة ظهور ضغوط تضخمية و انخفاض في القدرة الشرائية مصاحبة لتدهور قيمة الدينار الجزائري. الكلمات المفتاحية: التضخم؛ التمويل غير التقليدي؛ الخزينة العمومية؛ استقلالية البنك المركزي؛ استدامة المالية العامة.

## 1. مقدمة:

أدت الأزمة البترولية إلى واقع مالي جديد بالجزائر، فقد انعكست بشكل مباشر على التوازنات المالية للدولة مثل رصيد النقد الأجنبي وكذا الادخار الحكومي المتمثل في صندوق ضبط الإيرادات، و بات الاستمرار في السياسة المالية التوسعية على المحك و هو ما أدى بالسلطات إلى التفكير في طرق تمويل غير تقليدية لتجاوز الوضع المالي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الوطني دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية في إطار ما يعرف بفترة الانتقال المالي. في هذا الإطار تم طرح خيار التمويل غير التقليدي كبديل لتسيير مرحلة الانتقال المالي التي ستستمر خمس سنوات.

يعتبر موضوع التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية بديلا استراتيجيا من أجل تمويل التنمية الاقتصادية وإعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي خاصة بعد انخفاض أسعار البترول و تراجع الإيرادات النفطية للاقتصاد الجزائري، غير أن ذلك يلقي بالكثير من التساؤلات حول طبيعة العلاقة المرتقبة بين الخزينة العمومية و البنك المركزي ومدى استقلالية هذا الأخير في ظل التمويل غير التقليدي، القدرة الشرائية، الضغوط التضخمية وغيرها.

### 1.1 الإشكالية:

من خلال ما تقدم تتضح إشكالية الدراسة في خيارات و بدائل الاستدانة المالية العمومية في ظل الأزمة المالية التي تعرفها الجزائر، و ذلك بالتركيز على خيار التمويل غير التقليدي و تداعياته المرتقبة على استقلالية بنك الجزائر و علاقته بالخزينة العمومية، وكذا تداعياته بصفة عامة. من هنا كان طرح الإشكالية كالتالي:

هل يعتبر التمويل غير التقليدي أحد خيارات الاستدانة المالية العمومية في الجزائر،

و ما هو العائد المرتقب من هذه السياسة؟

### 2.1 الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بكل من التمويل غير التقليدي و كذا الاستدانة المالية في الجزائر؟
- كيف تطورت العلاقة بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية، و ما مصير استقلالية بنك الجزائر في ظل سياسة التمويل غير التقليدي؟
- ما هي الخيارات المتاحة أمام الحكومة الجزائرية من أجل استدانة المالية العمومية ؟

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

**3.1 فرضيات الدراسة:** في محاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة فرضيات الدراسة كما يلي

- يأتي التمويل غير التقليدي في إطار المفاضلة بين المديونية الداخلية و المديونية الخارجية، و نظرا لتداعياته المرتقبة فهو يعتبر الخيار الأخف ضررا، و بالتالي الأفضل.
- يعمل التمويل غير التقليدي على زيادة تدخل القطاع العمومي في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي قد ينجم عنه أثر الإزاحة في الجزائر.
- لا يعتبر التمويل غير التقليدي أحد مظاهر الاستدامة المالية في الجزائر، غير أنه قرار مرحلي أساسي من أجل فك الارتباط بالجباية البترولية.

### **4.1 أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف إنطلاقا من أهمية البحث في الموضوع في حد ذاته ومنها مايلي:

- التطرق لمفهوم التمويل غير التقليدي ومحاولة إزالة اللبس الذي يكتنفه بإعتباره آلية مستحدثة و طارئة لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية لعام 2014.
- تحديد طبيعة العلاقة بين الخزينة العمومية و بنك الجزائر جراء التمويل غير التقليدي في الجزائر، خاصة أن هذه العلاقة عرفت تغيرات كبيرة وقفا للنموذج الإقتصادي المتبع في الجزائر من النظام الإشتراكي إلى نظام السوق الحرة.
- إقتراح بعض الآليات لحق إستدامة مالية لضبط التوازنات المالية للخزينة العمومية في ظل تزايد الضغوطات المالية عليها، من أجل تحمل أعباء النهوض بإقتصاد الوطني وتنميته، بالإعتبار أن التمويل غير التقليدي هو جزء صغير من سياسة متكاملة تسمى "الاستدامة المالية في الجزائر"، فهو يأتي كخيار مرحلي مرافقا لمجموعة من الآليات المستدامة التي تم اتخاذها فعليا من طرف الحكومة الجزائرية، وأليات أخرى لم يتم اتخاذها بعد، و هو ما اقترحناه كحلول ابتكارية لحل مشكل أحادية و ظرفية التمويل في الجزائر

## 5.1 المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج المعتمدة في هذا النوع من الدراسات، و ذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي عند التطرق للإطار المفاهيمي المجرد للتمويل التضخمي واستقلالية البنك المركزي و كذا إبراز مفهوم التمويل غير التقليدي في الجزائر، كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي عند التطرق لتطور العلاقة التاريخية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، لننتقل بعدها إلى المنهج التحليلي في محاولة منا للإحاطة بأهم تداعيات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الوطني و كذا سبل الاستدامة المالية في الجزائر.

## 2. التمويل التضخمي و استقلالية البنك المركزي:

### 1.2. استقلالية البنك المركزي في ظل علاقته بالسلطات العمومية:

ينصرف مفهوم استقلالية البنك المركزي الموحد إلى تمتعه بالقدرة التامة على وضع و تنفيذ السياسة النقدية التي من شأنها حماية قيمة العملة المحلية و تحقيق استقرار الأسعار، و يؤكد البعض أن قدرة البنك المركزي على المحافظة على ثبات الأسعار واستقرارها لفترة طويلة يتوقف على مدى تمتع مسؤولي البنك بقدر كبير من الاستقلالية عن الإدارات السياسية (القطابري، 2010، صفحة 162).

في إطار القيام بنشاطاتها تبقى البنوك المركزية بانتظام على علاقة مع السلطة التنفيذية و التشريعية و يندرج هذا في سياق عادي بالنسبة للتسيير الأمثل للسياسات المختلفة. في هذا الإطار يجتمع محافظ البنك المركزي بالوزير المكلف بالمالية في إطار مشاورات منتظمة مبرمجة، أو مشاورات ارتجالية بحسب الظروف. غالبا ما يلاحظ في الدول النامية مساهمة ممثلين عن الدولة (السلطة التنفيذية) في اجتماعات البنك المركزي، و كذا مساهمة ممثلي البنك المركزي في اللقاءات الوزارية.

تأخذ استقلالية البنك المركزي عدة أبعاد، فبحسب فيشر 1995 فقد قسمها إلى استقلالية الأهداف (الأهداف المعلنة) و استقلالية الأدوات. فاستقلالية البنك المركزي تزداد إذا استطاع أن يجمع بين درجة عالية من الاستقلالية بالنسبة لكلى النوعين (استقلالية الأهداف، استقلالية الأدوات)، و هذا هو السبب في كون النظام الأوروبي يتمتع بدرجة استقلالية عالية.

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تظهر لدينا فجوة بين الاستقلالية النظرية (المحددة في التشريع القانوني) والاستقلالية الواقعية (التي يتم رصدتها بناء على الواقع و الممارسات)، إذ يمكن أن نجد بأن البنك المركزي يتمتع باستقلالية يضمنها له التشريع القائم، دون أن ينعكس ذلك على الممارسات الفعلية. بالنسبة للدول النامية و بغض النظر عن النصوص المعمول بها، أثبتت التجارب أن استقلالية البنوك المركزية أحيانا لا تكون كاملة، و هذا ما يمكن تفسيره بالضغوط السياسية الكبيرة التي يتعرض لها المسؤولون على مستوى البنوك المركزية (Franck Battono, 2018, pp. 32-35).

### 2.2 التمويل التضخمي و إساءة استخدام حصرية طباعة الأوراق النقدية:

يلاحظ أن البنوك المركزية في تطورها التاريخي كانت تحتل مكانة خاصة في علاقتها مع الحكومة و مثال ذلك بنك إنجلترا الذي نشأ في البداية كشركة تقوم بالعمليات المصرفية لهدف أساسي هو إقراض الحكومة البريطانية التي كانت بحاجة إلى نقود عند تأسيسه عام 1694، و مقابل ذلك منحه الحكومة امتياز إصدار النقود الورقية، و بذلك أصبح بنك الحكومة.

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنك المركزي في إصدار النقد و بالتالي التأثير في المعروض النقدي الكلي و تجسيد سياسة نقدية تتسجم مع السياسة الاقتصادية للدولة، خاصة السياسة المالية منها، حيث تقع ضمن صلاحيات البنك المركزي مسئولية المساهمة في تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي و معالجة التقلبات الاقتصادية. في هذا الصدد يرى المطالبون بضرورة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة بعد تمتع الحكومة بصفة الرشد الاقتصادي حيث أن عدم استقلالية البنك المركزي سوف يجعل الحكومة تُخضعه لتوفير ما تحتاجه من نقود لتغطية العجز في ميزانيتها بغض النظر عن حجم التغطية، مما قد يهدد بحدوث تضخم نقدي يقود إلى تدهور الثقة بقيمة العملة الوطنية (الحلاق و العجبوني، 2010، صفحة 129).

يعتبر التمويل النقدي المباشر (التضخمي) للعجز في الموازنة مصدرا أساسيا لخطر التضخم، لهذا تحد التشريعات الخاصة بالبنوك المركزية من إمكانية التمويل النقدي المباشر للحكومة، بعبوات لا يمكن تجاوزها. في حين أن بنوكا أخرى وبناء على استقلاليتها تفضل

بطريقة مستقلة أن تحدد بنفسها حدود تدخلاتها التمويلية، كما أن هناك بعض القوانين التي تعتبر تمويل البنوك للحكومة عن طريق طباعة النقود أمراً ممنوعاً (Franck Bationo, 2018, p. 28).

في حالة التمويل النقدي المباشر (التضخمي) تستغل الدولة احتكارها لوظيفة خلق النقود القانونية (القاعدة النقدية). تقنياً تقتصر مباشرة من طرف البنك المركزي، أو تعتمد عليه من أجل حصولها على الأوراق النقدية و توظيفها في ميزانيتها، و عندما يتم إنفاق هذه النقود فإنها ستضاف إلى القاعدة النقدية، التي تعتبر أساس خلق النقود بالنسبة للنظام المصرفي، الأمر الذي يترتب عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار على المدى الطويل.

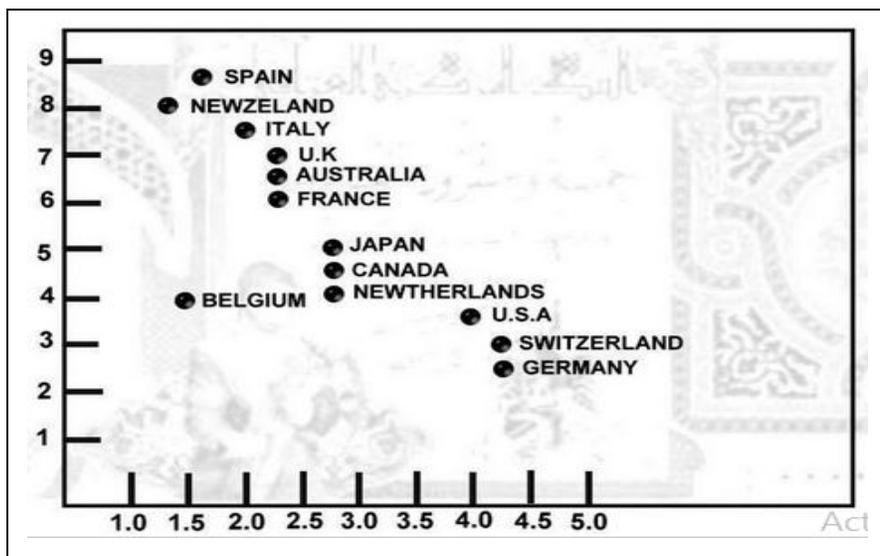
إن زيادة القاعدة النقدية لا يكلف تقريباً شيئاً، فجرة قلم كفيلاً بذلك، أو بالأحرى بإضافة بعض الأصفار في البرنامج طباعة النقود، و بما أن القاعدة النقدية الجديدة المتنازل عنها لصالح الدولة التي سوف تستعملها لتحويلها إلى موارد حقيقية (سلع و خدمات)، فإن الدولة أو البنك المركزي المملوك لها سوف يحقق أرباحاً مغرية، يمكن تسمية هذه العملية المربحة برسوم سك (طباعة) العملة.

من الطبيعي أن اللجوء المستمر لهذه العملية سيتسبب في ارتفاع الرصيد النقدي بسرعة (بفعل عامل المضاعف النقدي، أو مضاعف خلق الائتمان) ، و في النهاية المزيد من التضخم (Michael & Charles, 2014, p. 509).

تتوقف علاقة البنوك المركزية مع الدولة على مدى التطور الاقتصادي و درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

الشكل رقم (01): العلاقة العكسية بين استقلالية البنك المركزي و معدلات التضخم لدى عينة من دول العالم:



المصدر: صادق راشد الشمري. 2016. إدارة العمليات المصرفية: مدخل وتطبيقات. دار اليازوري. الأردن..ص: 125.

يبين الشكل رقم (01) استقلالية البنوك المركزية حسب الدول، لكونه يبين أن أكثر الدول استقلالية في قرارات بنوكها هي أقل في معدلات التضخم حيث نلاحظ في الدول المتقدمة أن البنوك المركزية تتمتع بقدر أكبر من المرونة في تنفيذ سياساتها بعد أن حصلت على المزيد من الاستقلالية من خلال تعديل قوانينها و حُجِّمت (قلصت) دور الحكومة في إقرار السياسة النقدية، و بالتالي فإن البنوك المركزية فيها أصبح لها دور واسع، أما في الدول الأقل تقدماً فإن معظم الحكومات تتدخل بصورة مباشرة في شؤون بنوكها، حيث تصبح هذه البنوك أداة من أدوات الحكومة في تحديد السياسة النقدية (الشمري، 2016، صفحة 125) يمكن أن يكون لقرارات السياسة النقدية تأثير كبير على السلطات العمومية ورفاهية فئات معينة من السكان، لذا فإنه من الضروري محاولة حماية البنوك المركزية من الضغوط السياسية، وهذا هو السبب في أن الدول قد أقامت هياكل مستقلة لدعم سلوك السياسة النقدية.

و معظم البنوك المركزية هي هيئات عمومية، بالنسبة للبنوك المركزية القليلة (البنك الوطني السويسري بنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا) والتي لا يزال لديها مساهمين خاصين فإنها محمية في ممارسة وظائفها، من خلال اللوائح التي تمنع هؤلاء المساهمين من الاضطلاع بدور محدد في قرارات السياسة النقدية.

الأنظمة التي تحكم عمل البنوك المركزية هي قوانين وطنية محددة أو معاهدات دولية في سياق الاتحادات النقدية و هي تبين مبادئ و طريقة عملها، تحدد أهداف ومهام البنوك المركزية، وتحدد درجة الاستقلالية وطبيعة التزامات ومسؤوليات البنك المركزي (Franck Bationo, 2018, p. 22).

### 3.2 تطور العلاقة بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية في ظل قانون النقد و القرض:

عرفت المرحلة التي سبقت قانون النقد و القرض عام 1990 هيمنة الخزينة العمومية على الجهاز المصرفي بصفة عامة و على البنك المركزي بصفة خاصة، فقد كان هذا الأخير بمثابة محاسب لدى الخزينة العمومية، يضمن لها التمويل اللازم من أجل تمويل برامجها الإنمائية و سياساتها الاجتماعية القائمة على الدعم غير المشروط لكل من المؤسسات العمومية و كذا المواطنين، كما أن البنك المركزي لم يكن مساهما في رسم السياسة الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي للدولة و إنما ممولا لها.

في إطار التحولات الداخلية و الخارجية التي فرضت نفسها على الجزائر بات من الضروري إعادة ضبط هذه العلاقة من جديد في ظل اقتصاد يشهد إرهابات التحول من اقتصاد مركزي موجه، إلى اقتصاد رأسمالي يحكمه قانون السوق. من هنا جاء قانون النقد و القرض ليعيد الاعتبار للقطاع البنكي و يضبط الأمور المالية و النقدية التي كانت منفصلة قبل ذلك، بما يتماشى مع التحولات العميقة التي عرفت الجزائر خلال المرحلة اللاحقة.

في هذا الإطار يمكن أن نرصد ثلاث مراحل متميزة عرفت العلاقة بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية، بدأت بإعطاء هوية جديدة لبنك الجزائر عام 1990، ثم توسيع نسبي في صلاحياته عام 2003 لتتراجع استقلالية البنك المركزي عقب تعديل 2017 تحت وطأة الأزمة المالية التي أثرت على التوازنات المالية الداخلية و الخارجية للجزائر.

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

### 1.3.2 فصل الدائرة البنكية عن الدائرة المالية في قانون 90 - 10:

يعتبر قانون النقد و القرض الصادر في 14 أفريل 1990 بمثابة المرجعية القانونية التي تضبط الأمور النقدية للبلاد وصلاحيات البنك المركزي و طبيعة علاقته بمؤسسات الدولة خاصة الخزينة العمومية.

و قد نص هذا القانون على مجموعة من التشريعات الجديدة التي حددت الوظائف النقدية بدقة و فصلت بين مهام البنك المركزي و الخزينة العمومية، و أعطت للدولة امتياز إصدار النقود حصرا، و تجلت هذه التغييرات في عدة مواد جديدة نذكر منها ما يلي (قانون النقد والقرض، 1990، الصفحات 3 - 8):

المادة 4: يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية و القطع النقدية في التراب الوطني. و يفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي.

المادة 11: البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهو يخضع للأحكام التالية:

المادة 12: يدعى البنك المركزي في علاقاته مع الغير "بنك الجزائر".

المادة 13: يعتبر البنك المركزي تاجرا في علاقاته مع الغير.

وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الأجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك وهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري.

كما لا يخضع لأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة، و لمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد المالية التي تطبق في المحاسبة التجارية.

المادة 19: يقوم بتسيير البنك المركزي و إدارته و مراقبته محافظ يعاونه ثلاثة نواب له، ومجلس النقد و القرض و مراقبان.

يتصرف مجلس النقد و القرض المسمى فيما يلي "المجلس" كمجلس إدارة البنك المركزي و كسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية و مالية و مصرفية.

المادة 56: تستشير الحكومة البنك المركزي في كل مشروع قانون و نص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية و النقدية.

يمكن للبنك المركزي أن يقترح على الحكومة اتخاذ أي تدبير يرى المحافظ أو المجلس أن من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات و حركة الأسعار و أحوال المالية العامة و بشكل عام أنماط الاقتصاد الوطني.

يحيط الحكومة علما بكل عامل من شأنه أن يؤثر على استقرار النقد.

المادة 59: لا يمكن أن تتضمن تغطية النقد إلا العناصر التالية:

- سبائك و عملات ذهب.
- عملات أجنبية حرة للتداول.
- سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية.
- سندات مقبولة تحت نظام الأمانة أو محسومة أو مرهونة.

### 2.3.2 العلاقة بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية في ظل تعديل 2003:

أدى إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري إلى ضرورة مراجعة سبل الرقابة على الجهاز المصرفي و إعادة ضبط الصلاحيات داخل بنك الجزائر، كما أن بوادر الارتياح المالي التي بدأت تعرفها الجزائر آنذاك سمحت بالتفكير في تسبيقات يمكن أن يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية في إطار التسيير النشط المديونية الخارجية، وكذا ضبط العلاقة مع الخزينة العمومية كلها أمور أدت إلى تعديل قانون النقد و القرض عام 2003، و هو ما تجلى في المادتين 45 و 46 من تعديل 2003 بالنسبة لطبيعة تمويل الخزينة العمومية.

المادة 45: يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود و وفق الشروط التي يحددها مجلس النقد و القرض، أن يتدخل في سوق النقد و أن يشتري و يبيع على الخصوص سندات عمومية و سندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح تسبيقات. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.

المادة 46: يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية، و ذلك على أساس تعاقدية، و في حدود حد أقصى يعادل عشرة في المائة (10%) من الإيرادات العادية للدولة، المثبتة خلال سنة الميزانية السابقة.

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

تفضي المكشوفات المرخص بها إلى تقاضي عمولة إدارة تحدد نسبتها و كفياتها بالاتفاق مع الوزير المكلف بالمالية. ويجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية. كما يرخص لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبقا بوجه حصريا للتسيير النشاط للمديونية العمومية الخارجية.

تحدد كفيات تنفيذ هذا التسبيق و تسديده لاسيما جداول استحقاق التسديد عن طريق اتفاقية بين البنك المركزي و الخزينة العمومية، و بعد الاستماع إلى مجلس النقد و القرض، و يخطر رئيس الجمهورية بذلك (أمر رقم 03-11، 2003، صفحة 08)

### **3.3.2 تراجع استقلالية بنك الجزائر في ظل تعديل 2017:**

أقت الأزمة النفطية و المالية بظلالها على التوازنات المالية الداخلية و الخارجية للجزائر، كان آخرها إعلان محافظ بنك الجزائر السيد "محمد لوكال" عن نفاذ كلي لصندوق ضبط الإيرادات مع مطلع عام (محمد لوكال محافظ بنك الجزائر، 2018، صفحة 12) 2017. بما أن الجزائر تمتلك تجربة قاسية مع الاستدانة الخارجية، فقد قررت السلطات العمومية اللجوء إلى صيغة جديدة قديمة اصطلح عليها "التمويل غير التقليدي"، في إطار الحاجة الملحة للتمويل وهو ما تجلى في تعديل المادة 45 من قانون النقد و القرض لعام 2003، وقد تجلت في إعادة صياغة العلاقة من جديد بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية لصالح هذه الأخيرة، كما يلي:

المادة الأولى: تتم أحكام الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كالآتي:

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

توضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمراقبة إنجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية، التي ينبغي أن تفضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير، إلى استعادة:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات .
- تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم.

### 3. التمويل غير التقليدي في الجزائر :

#### 1.3 مفهوم التمويل غير التقليدي في الجزائر :

يعتبر التمويل غير التقليدي صيغة تمويلية قديمة جديدة في نفس الوقت، إذ يتيح للخزينة العمومية اللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها التمويلية خلال مرحلة العسر المالي و هو الأمر الذي تضمن تعديل قانون النقد والقرض.

سيتم تنفيذه على سبيل الاستثناء لفترة انتقالية مدتها 05 سنوات، ومن شأنه أن يسمح للخزينة العمومية بالاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر، من أجل مواجهة عجز الميزانية، وتحويل بعض الديون المتعاقد عليها لدى البنوك أو مؤسسات عمومية، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية.

وبالموازاة مع ذلك، ستستمر الدولة في تجسيد خريطة طريقها من أجل ترشيد النفقات العمومية قصد استعادة توازن الميزانية في أجل خمس سنوات (المرسوم التنفيذي رقم 18 - 86، 2018، صفحة 11).

من خلال ما تقدم يتضح أن التمويل غير التقليدي يتمثل إعادة صياغة العلاقة من جديد بين الخزينة العمومية والبنك المركزي ومن المقرر تنفيذه على سبيل الاستثناء لفترة انتقالية مدتها 05 سنوات.

حيث يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة مباشرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

➤ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

### 2.3 الآليات تنفيذ برنامج التمويل غير التقليدي:

بناء على المرسوم التنفيذي رقم 18 - 86 المؤرخ في 05 مارس سنة 2018، المتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، تم ترسيم ما يلي (لمرسوم التنفيذي رقم 18 - 86، 2018، صفحة 11):

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد و القرض، المعدل و المتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية و المالية و الميزانية الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة و توازن ميزان المدفوعات و ذلك في أجل أقصاه خمس (5) سنوات، ابتداء من أول يناير لعام 2018.

المادة 2: يكلف بنك الجزائر، بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة، طبقا للمادة الأولى أعلاه بضمان متابعة و تقييم تنفيذ التدابير والأعمال المنصوص عليها في البرنامج الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3: يعتمد بنك الجزائر في إطار المهمة المسندة إليه بموجب المادة 2 أعلاه، على لجنة تتكون من ممثليه و ممثلين عن وزارة المالية.

المادة 4: تتكلف هذه اللجنة بما يأتي:

- تقترح على وزير المالية و تعمل على اعتماد مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والبرنامج التقديري لإصدار سندات الدولة المترتبة على ذلك.

- تضمن متابعة إنجاز التدابير والأعمال الواردة في البرنامج المرفق.

- تضمن رصد النتائج في مجال إعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان

المدفوعات.

المادة 5: يتم إعلام اللجنة، في أداء مهامها المحددة أعلاه كل ثلاثة أشهر من طرف وزير المالية بالأعمال والتدابير المحققة والمتعلقة بإنجاز البرنامج المرفق.

المادة 6: ترسل اللجنة إلى محافظ بنك الجزائر كشفا فصليا يبين ما يأتي:

➤ مدى تنفيذ التدابير والإصلاحات المحققة لإنجاز البرنامج المرفق.

➤ وضعية المعطيات المالية المتعلقة بخزينة الدولة والتوازنات الخارجية.

➤ مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بالرجوع إلى الأهداف المخولة.

المادة 7: يرفع إلى رئيس الجمهورية تقرير، في كل سداسي من قبل محافظ بنك الجزائر، عن إنجاز الالتزامات المالية والنقدية والأعمال و التدابير كما هو منصوص عليها في البرنامج، وكذا أثرها.

#### 4. تداعيات التمويل غير التقليدي على التوازنات النقدية في الجزائر:

تعتبر سياسة التمويل غير التقليدي التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية خطوة جريئة في إطار الظرف المالي الصعب الذي فرضته الأزمة النفطية على مالية الدولة، وهو الأمر الذي لم تعرفه الجزائر منذ قانون النقد و القرض عام 1990 أين تم الفصل بين الدائرتين النقدية و المالية. بعد النهاية الفعلية و الرسمية لسياسة التمويل عن طريق طباعة النقود بحلول سبتمبر 2019، عقب التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، يمكن أن نرصد مجموعة من التداعيات على مؤشرات المالية والنقدية غير أنها تبقى محدودة على مستوى معدلات التضخم و انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية خاصة الأورو و الدولار، و هذا مقارنة بالتكهنات التي توقعت انهيار كبيرا للعملة الوطنية و استفحال معدلات التضخم عقب تطبيق هذه السياسة. عموما سنقوم بتلخيص أهم التداعيات خاصة النقدية كما يلي:

#### 1.4 حجم و مراحل التمويل غير التقليدي و العائد منه:

- بلغ التمويل النقدي للخزينة العمومية 2185 مليار دينار خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017 ، يشمل 570 مليار دينار لتمويل العجز و 997 مليار دينار لتسديد جزء من ديون الخزينة العمومية المستحقة لكل من شركة سوناطراك (452 مليار دينار) و شركة سونلغاز (545 مليار دينار) و كذا 154 مليار دينار بموجب برنامج السكن "عدل" و 264 مليار دينار لتسديد جزء من القرض الوطني السندي و 200 مليار دينار مخصصة للصندوق الوطني للاستثمار .

- خلال جانفي 2018، مبلغ 1400 مليار دينار كتسبيق لتغطية جزئية لعجز الخزينة العمومية المرتقب لسنة 2018 (900 مليار دينار)، و تخصيص موجه للصندوق الوطني للتقاعد، قصد تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (500 مليار دينار).

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

- خلال شهر سبتمبر 2018، مبلغ 420 مليار دينار موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية في حوزة القرض الشعبي الجزائري، مقابل تطهير ديون سونلغاز، و 320 مليار دينار لصالح الصندوق الوطني للاستثمار الذي سيقترض هذا المبلغ للقرض الشعبي الجزائري، قصد تسديد مؤخرات تسديد برامج السكن "البيع بالإيجار" AADL لسنة 2017 و 2018.

بسبب هذه المبالغ، بلغ قائم التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر 4005 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018، منها 1470 مليار دينار موجهة لتغطية عجز الخزينة العمومية، و 1261 مليار دينار موجهة لتمويل الدين العمومي. أخيرا خلال شهر نوفمبر 2018، تم طلب تمويل بمبلغ 1187.2 مليار دينار، و بذلك يصبح قائم التمويل غير التقليدي للخزينة يقارب 28 % من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2017.

فيما يخص سوناطراك، إن عملية شراء ديون الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بواقع 904 مليار دينار (الحصة الأولى و الثانية) تمثل التعويضات لفوارق أسعار الوقود المتراكمة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014، إذ ستسمح هذه المبالغ بالمساهمة في تمويل جزء من البرنامج الاستثماري للمؤسسة.

و فيما يخص المبلغ الموجه للصندوق الوطني للاستثمار، أي 735.2 مليار دينار، فسيساهم في تمويل برنامج استثماري، يتضمن خصوصا المشروع المسمى "الفسفات المدمج" في شرق البلاد.

**1.1.4 تسيير السياسة النقدية (تخصيص المبالغ المطبوعة) في سياق التمويل غير التقليدي:**

منذ منتصف نوفمبر 2017، وحتى نهاية جانفي 2019، تم توفير مبلغ 6556.2 مليار دينار في إطار سياسة التمويل غير التقليدي. إذ تم صرف الأموال المطبوعة في هذا الإطار كما يلي (Banque D'Algérie, Avril 2019, pp. 6-7) :

✓ استخدام مبلغ 2.470 مليار دينار لتمويل العجز في الخزينة، للسنتين 2017 و 2018، وجزئياً للسنة المالية 2019.

- ✓ تسديد الدين العام للشركات مثل سوناطراك و سونلغاز و كذا سندات النمو (التي تم طرحها من قبل الخزينة للجمهور في أفريل 2016) بمبلغ 1.813 مليار دينار.
- ✓ تخصيص مبلغ 500 مليار دينار ، للصندوق الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية ( CNR ) لإعادة تمويل ديونها فيما يتعلق CNAS .
- ✓ تخصيص مبلغ 1.773.2 مليار دج للصندوق الاستثمار الوطني من أجل تمويل برامج، AADL ، والعجز في CNR ، و كذا هيكله المشاريع.

#### 2.1.4 المبالغ غير المستخدمة (التي لم يتم ضخها في الاقتصاد) من إجمالي 6.556.2 مليار دينار:

هناك بعض المبالغ التي تم رصدها في إطار التمويل غير التقليدي على شكل إيداعات لدى الخزينة وغيرها على شكل مبالغ احتياطية لوقت الحاجة، و ذلك كما يلي (Banque D'Algérie, Avril 2019, p. 7)

- يوجد رصيد قدره 945.1 مليار دج في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر ، وبالتالي لم يتم ضخه بعد في الاقتصاد.
  - مبلغ 656.7 مليار دج مودع في حساب الصندوق الوطني للاستثمار لدى الخزينة تحسبا لاستخدامه حسب الاحتياجات.
  - تعقيم مبلغ 1,830 مليار دج من قبل بنك الجزائر من خلال أدواته المختلفة.
- يتضح من خلال ما تقدم أنه من المبلغ الإجمالي الذي تم تعبئته (طباعته أو تخصيصه للخزينة في إطار التمويل غير التقليدي) إلى غاية أفريل 2019 (تاريخ صدور تقرير بنك الجزائر حول عملية التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية)، والبالغ 6556.2 مليار دينار ، تم ضخ 3114.4 مليار دينار فقط في الاقتصاد.
- #### 2.4 أثر التمويل غير التقليدي على معدلات التضخم:

بلغت معدلات التضخم خلال الاثني عشر شهرا المتتالية و التي سبقت شهر مارس 2017 ما نسبته 7.07 % لتتراجع خلال السداسي الثاني لعام 2017 مسجلة 5.59 % في ديسمبر. استمر هذا التراجع إلى غاية أفريل 2018 مسجلا 4.33 %، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا طفيفا بلغ 4.58 % خلال جوان -10 (Banque D'Algérie, 2018, pp. 10-201811).

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

عرف التضخم بعد ذلك ارتفاعا طفيفا، ليصل إلى 4,82 % في أوت 2018، ثم تراجعاً عند 4.53 % في أكتوبر 2018.

وتجدر الإشارة إلى ان معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من السداسي الثاني لسنة 2017 إلى غاية أبريل 2019، شهدت تطوراً مضبوطاً (متحكماً فيه) .في الواقع ، و وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك ، انخفض التضخم كمعدل السنوي من 5.6 % عام 2017، إلى 4.3 % في عام 2018 ، و 4.1 % في فيفري (Banque D'Algérie, 2018, p. 10).

إجمالاً بقي التضخم معتدلاً خلال الفترة السابقة الذكر في ظل الإدارة الحذرة للسياسة النقدية ويمكن تعزيز هذا التحكم في التضخم ببذل المزيد من الجهود لتقليص الاختلالات على مستوى أسواق السلع و الخدمات.

### **3.4 تطور سعر صرف الدينار في ظل التمويل غير التقليدي:**

انتقل سعر الصرف للعملة الوطنية من 116.37 دينار لواحد أورو و 110.53 دينار لواحد دولار، في نهاية 2016، إلى 137.49 دينار لواحد أورو، و 114.94 دينار لواحد دولار في نهاية 2017.

غير أن سعر صرف الدينار لم يتأثر كثيراً خلال المرحلة التي أعقبت إطلاق التمويل غير التقليدي بداية من الثلاثي الأخير لعام 2017 ، إذ عرف الدينار تحسناً خفيفاً مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 0.87 % ما بين ديسمبر 2017 و مارس 2018 ليعود الدينار و يتراجع أمام الدولار مرة أخرى بنسبة 3.09 % خلال الفترة ما بين مارس وجوان 2018. بالنسبة للعملة الأوروبية الأورو، عرف الدينار انخفاضاً مقابل الأورو بنسبة بلغت 3.04 % خلال الفترة ما بين ديسمبر 2017 و مارس 2018، ليعود و يتحسن الدينار مقابل الأورو بنسبة 2.94 % ما بين مارس و جوان (Banque D'Algérie, 2018, p. 20186).

أما بين جويلية و سبتمبر، فقد عرف الدينار شبه استقرار، سواء مقابل الأورو (انخفاض ب 0.08 %) أو مقابل الدولار (انخفاض ب 0.27 %) (محمد لوكال، 2018، صفحة 11).

تجدر الإشارة إلى أن تقلبات الدينار مقابل العملتين الرئيسيتين قد ساهم فيها كذلك تقلب قيمة العملتين نسبة إلى بعضهما البعض خلال الفترة المدروسة.

#### 4.4 تطور الكتلة النقدية في ظل التمويل غير التقليدي:

تميزت التطورات الرئيسية على الصعيد النقدي بنمو الكتلة النقدية (M2) بنسبة قدرها 8.4 %، خلافاً مع معدلات نموها الجذ ضعيفة خلال السنتين السابقتين لعام 2018 (0.1 % و 0.8 % على التوالي).

خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، ارتفعت الكتلة النقدية منتقلة من 14975 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 إلى 16256 مليار دينار، في نهاية سبتمبر 2018. يعود ارتفاع الكتلة النقدية M2 في 2017 أساساً إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب لدى المصارف (+ 20.5 %)، ترافقا على وجه الخصوص مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات و ذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي قيد التنفيذ (محمد لوكال، 2018، الصفحات 4-13).

#### 5.4 أثر التمويل غير التقليدي على السيولة البنكية:

بعد الانخفاض المسجل عامي 2015 و 2016، عرفت السيولة البنكية استقراراً نسبياً بعد إطلاق عمليات السوق المفتوحة من طرف البنك المركزي و التي أدت إلى ضخ المزيد من السيولة ابتداء من مارس 2017، لتتمو بسرعة ابتداء من نوفمبر 2017 بعد دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ. لتبلغ هذه الأخيرة 1380.6 مليار دينار نهاية 2017 بزيادة بلغت 68.2 % مقارنة بمستواها نهاية عام 2016 (Banque D'Algérie, 2018, pp. 9-10).

#### 5.5 استدامة المالية العامة في الجزائر لضبط توازنات الخزينة العمومية:

##### 1.5.1 الاستدامة المالية لخزينة الدولة:

كشفت العجوزات المرتفعة في الميزانية، لا سيما في السنوات 2014 ، 2015 و 2016، عن هشاشة كبيرة للمالية العامة وإن نجمت هذه العجوزات عن الانخفاض في الضريبة البترولية، لكنها تعكس أيضاً وعلى حدّ سواء ضعف الضريبة العادية بالنظر إلى المجال الكامن للتحويل في هذا المجال، و الوزن الكبير، للنفقات العمومية ضمن إجمالي النفقات الداخلية.

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

لذلك، في ظرف نفاذ صافي الادخار المالي للدولة وأمام آفاق ضعف مستوى أسعار البترول خلال السنوات المقبلة ولضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط، يصبح من الضروري (بنك الجزائر، 2016، صفحة 78):

- تحسين تحصيل الضريبة العادية، خصوصا الضريبة المباشرة على أرباح الشركات والضريبة غير المباشرة الداخلية.
- تقليص التحويلات الصريحة والضمنية، على أن لا تستفيد منها إلا الشرائح ذات الدخل الضعيف.
- ترشيد مختلف الإعفاءات الجبائية والجمركية بغية توسيع الوعاء الضريبي وتحفيز الاستثمار المنتج.

### 2.5 آليات الاستدامة المالية لخزينة الدولة:

من أجل استعادة توازنات خزينة الدولة، تقرر وفق العدد 15 للجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 07 مارس 2018 رسميا ما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 18 - 86، 2018، الصفحات 11-12):

أولاً- تعزيز قدرات التقدير و التسيير للنفقات العمومية للدولة و عصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية و ذلك من خلال:

- اعتماد طريقة في تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخزينة.
- إدراج إطار للنفقات على المدى المتوسط الشامل (2019-2021) ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019.
- وضع نظام مندمج لتسيير الميزانية يسمح بترشيد مسارات الميزانية و التعجيل بمعالجة النشاطات المرتبطة بالإنفاق.

ثانياً- تحسين إيرادات الجباية العادية، من خلال:

- ✓ التعجيل ببرنامج إنجاز مراكز الضرائب.
- ✓ مكافحة الغش الجبائي و تحسين التحصيل من خلال مراجعة و تعزيز القواعد التي تحكم تحصيل الضرائب و مراجعة أدوات التحقيقات.

- ✓ إنشاء سلك لمفتشي الضرائب لهم صفة الضبطية القضائية.
- ثالثا- التحكم في النفقات العمومية و ترشيدها، من خلال:
  - إنجاز إحصاء وطني لمداخيل الأسر سنة 2018، تحضيراً لترشيد سياسة الإعانات العمومية.
  - الشروع تدريجياً، ابتداء من سنة 2019 في مقارنة جديدة في مجال الإعانات المباشرة و غير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر.
  - الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في الوظيفة العمومية و تنفيذ التشريع في مجال التقاعد.
  - تكييف البرامج المستقبلية للتجهيزات العمومية مع التطور الذي تحقق في كل قطاع، مع ترشيد اقتصادي أكبر و مع القدرات المالية للدولة.
  - الانطلاق مع بداية 2018 في إصلاح المساهمة العمومية لسياسة الإسكان، و لا سيما من خلال التخفيف من وتيرة التمركز الحضري للسكان من جهة و مشاركة أكبر في الترقية العقارية الخاصة من جهة أخرى.
  - يجب أن يصادق الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية على أي إنفاق عمومي للاستثمار يتجاوز مبلغ 10 ملايين دينار.

### 3.5 الابتكار الجبائي كآلية مستحدثة لضمان استدامة المالية العمومية في الجزائر:

قد تكون فكرة تطوير الجباية من الإدارة إلى الخدمة فكرة جديدة بالدراسة لمعالجة التهرب الجبائي لأنها تحول الجباية من فكرة العبي إلى فكرة المنفعة بالنسبة لدافعي الضرائب، و لكن تطبيقها يحتاج إلى "وكالة وطنية للجباية" تعمل تحت صلاحيات الابتكار الجبائي و يكون جيدا أن تعمل الوكالة تحت وصاية وزارة منتدبة للجباية هدفها الأول هندسة رؤية جبائية جديدة مبنية على الاقتصاع من الثروة الحقيقية أي من النمو خارج المحروقات و ليس الاقتصاع الكبير من مبيعات النفط، و هدفها الثاني إدماج جميع دافعي الضرائب في الجباية العادية بطريقة آلية و بدافع من المتعامل الاقتصادي نفسه وليس بطريقة التحصيل المبني على المتابعة كما هو الحال اليوم (مصيطفى، 2015، صفحة 114).

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

في ذات السياق أطلقت المديرية العامة للضرائب عملية "المطابقة الجبائية الإرادية" مثلما نص عليه قانون المالية التكميلي 2015 بهدف دمج رؤوس أموال السوق الموازية في البنوك.

ويذكر انه تقرر طبقا للمادة 43 من قانون المالية التكميلي 2015 إطلاق "عملية مطابقة جبائية إرادية" و عليه فإن "الأموال المودعة في البنوك من طرف أي شخص مهما كانت وضعيته تخضع لضريبة جزافية نسبتها 7 بالمائة" حسب نص المادة.

وحدد هذا الإجراء تاريخ 31 ديسمبر 2017 كآخر اجل لانقضاء هذه العملية، موضحا أنه بعد انقضاء هذه الفترة سيتم إخضاع مالكي رؤوس الأموال غير مطابقة لهذا الإجراء لعملية استرداد ضريبي طبقا للقوانين المعمول بها في هذا الصدد مع إخضاعها للعقوبات اللازمة. وقد ذكر وزير المالية السابق "بن خالفة" أن الحكومة تعول على إدماج هذه الأموال لتتويع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية مضيفا أن هذا الإجراء يخدم أصحاب هذه الأموال و الاقتصاد الوطني في آن واحد (المديرية العامة لضرائب، 2017).

### 4.5. القاعدة الذهبية و استدامة المالية العمومية في الجزائر:

يمكن الانطلاق من إحياء فكرة القاعدة الذهبية التي تم العمل بها خلال مرحلة السبعينات في الجزائر و التي تمثلت في فك إيرادات الجباية البترولية عن نفقات التسيير وربطها بنفقات التجهيز فقط. فكما هو معلوم تعتبر نفقات التسيير أكثر أهمية في الإنفاق العمومي بالجزائر من حيث نسبتها إلى مجموع النفقات العامة بنسبة تقدر بحوالي 60 بالمائة، كما أن تقليصها أو التوقف فيها ينعكس مباشرة على الجبهة الاجتماعية و على حياة المواطن، كتسقيف الأجرور تجميد التوظيف... لذا يمكن ربط نفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية فقط على اعتبار أن هذه الجباية تمثل وعاء مستقرا للحصول الجبائي الأمر الذي يضمن الاستقرار في نفقات التسيير.

على عكس الجباية البترولية التي تعتبر وعاء غير مستقر، إذ أن هذا الوعاء قابل للتوسع و الانكماش بفعل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية، لذا من الأفضل ربط إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز التي يمكن تقليصها أو تجميد

بعض مشاريعها أو تأجيلها في حالة التعرض لصدمات نفطية خارجية تؤثر على حصة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة.

## 6. التحليل ومناقشة النتائج

بعد المعالجة النظرية و التحليلية للموضوع، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات كانت كما يلي:

❖ قبول الفرضية الأولى التي كانت كالتالي: " تتقلب العلاقة بنك الخزينة العمومية و البنك المركزي بين الاستقلالية و التبعية استجابة للظروف المالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، و قد ساهم التمويل غير التقليدي على التأثير في ذلك".

إذ نلاحظ أن البنك المركزي كان تابعا كلية للخزينة العمومية خلال الفترة الاشتراكية، أين كان يلعب دور المحاسب فقط، و بعدها أتى قانون النقد و القرض عام 1990 ليعيد للبنك المركزي صلاحياته التقليدية و بذلك ترتفع استقلاليته نسبيا، و خلال المراسيم التي تلت ذلك، خاصة عام 2003 تعززت استقلاليته. غير أن تداعيت الأزمة البترولية فرضت و اعا جديدا مفاده عودة بنك الجزائر للعمل لصالح توازنات و التزامات الخزينة العمومية في سياقسياسة التمويل غير التقليدي.

❖ رفض الفرضية الثانية التي كانت كالتالي: " يعمل التمويل غير التقليدي على زيادة تدخل القطاع العمومي في الحياة الاقتصادية الأمر الذي قد ينجم عنه أثر الإزاحة في الجزائر".

وذلك بفعل التزام بنك الجزائر بقبول أي سندات تصدرها خزينة الدولة و لمدة خمس سنوات، و بمعدل فائدة ثابت يقدر ب 0.5 %، و إذا علمنا أن أثر الإزاحة ينجم عن تراجع دور القطاع الخاص بفعل ارتفاع تكلفة التمويل الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة المترتبة على إفراط القطاع العمومي في الاستدانة الداخلية، نجد أن هذا لن يحدث لأن سعر الفائدة تم تثبيته في حدود 0.5 %، و بالتالي لن ترتفع تكلفة تمويل القطاع الخاص في السوق، و منه لا وجود لأثر الإزاحة.

❖ قبول الفرضية الثالثة التي كانت كالتالي: " يأتي التمويل غير التقليدي في إطار المفاضلة بين المديونية الداخلية و المديونية الخارجية، و نظرا لتداعياته المرتقبة فهو يعتبر الخيار الأخف ضررا على المؤشرات النقدية الوطنية" إذ أن التمويل غير التقليدي قد أعان على

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

تجاوز المرحلة الحرجة من الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر خاصة في ظل فشل سياسة "القرض السندي للتنمية الاقتصادية" التي أطلقتها الجزائر في أبريل 2016، و كذا برنامج الامتثال الجبائي الطوعي و رغم أضراره السلبية على بعض المؤشرات النقدية، إلا أنه لن يمس بالسيادة الاقتصادية الوطنية التي تعتبر أحد نتائج المديونية الخارجية.

### 7. الخاتمة:

انتهت الدراسة إلى أن خيار التمويل غير التقليدي يعتبر حل استعجاليا مؤقتا فرصته الحاجة المالية للاقتصاد الوطني، وبالتالي فهو مجرد مرحلة انتقالية و ليس من مظاهر الاستدامة المالية في الجزائر. كما تبين من خلال الدراسة كذلك أن استقلالية البنك المركزي عن السلطات العمومية تتحدد بمجموعة من المعايير على رأسها القدرة على تحديد الأهداف وحرية في اختيار الأدوات المؤدية لتلك الأهداف، و كذا مدى مقاومته للضغوط الحكومية التي يمكن أن يتعرض لها خاصة من أجل توفير التمويل النقدي المباشر للخرينة العمومية، وهو ما يعرف بالتمويل التضخمي أو التمويل غير التقليدي في الجزائر.

### 1.7 نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة من خلال شقيها النظري و التحليلي إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها بإيجاز فيما يلي:

- إن اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي خلال مرحلة الانتقال المالي التي كان من المقرر أن تستمر لمدة 05 سنوات من شأنه أن يقوّض استقلالية البنك المركزي عن خزانة الدولة، و يعطي لهذه الأخيرة حق التدخل في صياغة أهداف وأدوات السياسة النقدية ، ويفقد بنك الجزائر جزء من إستقلاليته عن الخزانة العمومية (من 31 % إلى نسبة 29.44 % )
- يمكن أن يؤدي التمويل غير التقليدي إلى تداعيات غير مرغوبة على الاقتصاد خاصة في ظل جمود الجهاز الإنتاجي الوطني و على رأس تلك التحديات الضغوط التضخمية التي من شأنها أن تأتي على ما تبقى من قدرة شرائية لدى المواطن الجزائري، والتي قد تظهر على المدى المتوسط إلى البعيد، خاصة مع

الجمود الذي يعرفه الجهاز الإنتاجي بالإضافة لأزمة الوباء العالمي التي شلت الإقتصاديات الكبيرة قبل الصغيرة.

- الاتجاه إلى مزيد من تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وفقا لنظرية كمية النقود التي تفيد بأن ارتفاع الكتلة النقدية مقارنة بحجم الإنتاج الحقيقي يؤدي إلى انخفاض آلي و مباشر في قيمة العملة، و يتأكد هذا إذا علمنا أنه قد تمت طباعة حوالي 5000 مليار دينار بعد انقضاء السنة الأولى من دخول التمويل التقليدي حيز التنفيذ، ليصل إلى 6500 مليار دينار بحلول افريل 2019.
- التمويل غير التقليدي هو عبارة عن سياسة تمويلية مرحلية و ليست مستدامة، غير أنه شرا لا بد منه في ظل الأزمة المالية الخانقة و جفاف منابع التمويل الداخلية الأخرى.

- رغم هذه السلبيات إلا أن هذا الخيار يمكّن الاقتصاد الوطني من تجاوز الوضع المالي الصعب الذي يمر به كما يحفظ السيادة الاقتصادية و ذلك بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي باتت تداعياتها معروفة لدى معظم دول العالم النامي، و التي عانت الجزائر من تداعياتها منذ أزمة 1986 إلى غاية 2005 - 2006 ، تاريخ الدفع المسبق للمديونية الخارجية.

## 2.7. توصيات الدراسة:

يبقى أن نذكر أن نجاح آلية التمويل غير التقليدي مرهونة بمجموعة من الضوابط الواجب مراعاتها بهدف نجاحه، و فيما يلي أهم التوصيات التي من شأنها تفعيل و إنجاح هذه الآلية:

- التحكم في كميات النقود المطبوعة بحيث لا تتعدى نسبة نمو الكتلة النقدية معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي.
- ضمان عدم تسرب كميات النقد المطبوعة حديثا إلى خارج الدائرة البنكية، حتى لا تغذي الاقتصاد الموازي من جديد و تخرج عن رقابة السلطات النقدية و تنقلت من أداء دورها الضريبي.
- تعزيز الانفتاح على التدفقات الاستثمارية الأجنبية و التي من شأنها المساعدة على خلق قيمة سلعية و خدمة مقابلة للكتلة النقدية الجديدة.

## العائد من التمويل غير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر

### 8. المراجع:

- التقرير السنوي بنك الجزائر. (2016). *التقرير السنوي لبنك الجزائر : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر*. الجزائر.
- المتعلق بالنقد والقرض أمر رقم 03-11. (26 أوت, 2003). أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 أوت سنة 2003. *يتعلق بالنقد و القرض*. الجزائر.
- المديرية العامة ضرائب, (2017). جوان. (29مطابقة الجبائية الإرادية. الجزائر.
- المؤرخ في 05 مارس سنة لمرسوم التنفيذي رقم 18 - 86. (07 مارس, 2018). المتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي . *الجريدة الرسمية . العدد 15*. الجزائر.
- بشير مصيطفى. (2015). *نهاية الربيع: الأزمة و الحل*. : جسور للنشر و التوزيع. الجزائر
- سعيد سامي الحلاق، و محمد محمود العجبوني. (2010). . محمد محمود العجبوني. *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. : دار اليازوري. الأردن
- صادق راشد الشمري. (2016). *إدارة العمليات المصرفية : مدخل وتطبيقات*. ا: دار اليازوري. لأردن
- قانون النقد والقرض, (1990) رقم 10-90 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990، المتعلق بالنقد والقرض. الجزائر.
- محافظ بنك الجزائر محمد لوكال. (ديسمبر, 2018). حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017. *تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني*. الجزائر.
- القطابري. محمد ضيف الله. (2010). *دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية*: دار غيداء للنشر والتوزيع. الأردن
- محمد لوكال محافظ بنك الجزائر, (2018). فيفري. كلمة المحافظ أمام مجلس النواب (البرلمان الجزائري). الجزائر.

-Banque D'Algérie, B. D. ( 2018). *Bulletin monétaire et financier*.  
Algerie.

-Banque D'Algérie, B. D. (Avril 2019). *Point de situation sur le  
financement non conventionnel*. algerie.

-Franck Bationo, B. (2018). *Politiques monétaire et de change : le  
franc CFA, un choix optimal pour l'Union monétaire.: ouest-  
africaine?.L'Hamarmattan*. France

-Michael, B., & Charles, W. (2014). *Macroéconomie : une  
perspective européenne.*: De Boeck. France